الأمم المتحدة S/2024/509

مجلس الأمن

Distr.: General
27 June 2024
Arabic
Original: English

# بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

## تقرير الأمين العام

## أولا - مقدمة

1 - يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2704 (2023)، الذي مدَّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، والقرار 2366 (2017) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة كل 90 يوماً. ويغطي التقرير الفترة من 27 آذار/مارس إلى 26 حزيران/يونيه 2024.

## ثانيا - أهم التطورات

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بُذلت جهود جديرة بالإشادة لتعزيز التنسيق والاتساق بين الكيانات المشارِكة في تنفيذ اتفاق السلام النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وفي الوقت نفسه، أصبحت قطاعات مختلفة أكثر إلحاحاً في إعرابها عن آراء متباينة بشأن تنفيذ السلام والسياسات الاجتماعية التي تنتهجها الحكومة، مما يؤكد ضرورة السعي إلى تحقيق توافق في الآراء وتوحيد الجهود المبذولة للتغلب على التحديات المستمرة التي تعترض توطيد السلام.

3 - وفي 14 أيار/مايو، وخلال مراسم أداء اليمين القضائية، أعاد رئيس كولومبيا، غوستافو بترو، التأكيد علناً على واجب الدولة في الوفاء بالتزامها بتنفيذ الاتفاق النهائي المبرم في عام 2016. وأكد الرئيس أن المسؤولية عن تنفيذ الاتفاق النهائي لا تقع على عاتق السلطة التنفيذية فحسب، بل على عاتق الدولة بأسرها، قائلاً إن هناك التزاما كافيا في هذا الصدد. وساق ثلاثة جوانب لتلك العملية من التي تتطلب إفرادها بالاهتمام، وهي تنفيذ الإصلاح الريفي الشامل، وإحداث تحوُّل في المناطق المتأثرة بالنزاع، والكشف عن الحقيقة فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت أثناء النزاع. وأكد عزمه على إيصال هذه الرسالة إلى مجلس الأمن. وعلى صعيد منفصل، وفي أعقاب عدد من التعليقات التي أبداها الرئيس بشأن هذه المسألة، دار نقاش داخلي قوي بشأن ما إذا كان الاتفاق النهائي يدعو إلى عقد جمعية تأسيسية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - وللمرة الأولى منذ توقيع الاتفاق النهائي، شرع الطرفان في آذار/مارس في عملية لاستعراض الخطة الإطارية لتنفيذ الاتفاق النهائي داخل لجنة متابعة الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه. وتشكِّل الخطة أداة استراتيجية للتخطيط، وتحديد الأهداف والمؤشرات، وتعزيز توصيات السياسة العامة، وتحديد التدابير اللازمة للتنفيذ في السنوات المقبلة. ويتطلب استعراض الخطة انخراط المؤسسات الحكومية ويتيح فرصة فريدة لتعزيز التنسيق بينها بشأن تنفيذ الاتفاق النهائي.

5 - وللتعجيل بوتيرة تنفيذ الاتفاق النهائي، وضعت دائرة التخطيط الوطنية ووحدة تنفيذ الاتفاق النهائي - المكلفة بقيادة التنسيق بين المؤسسات - خطة للاستجابة السريعة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق النهائي. وبالإضافة إلى ذلك، عملت دائرة التخطيط الوطنية ومكتب المفوض الاستشاري للسلام (المعروف سابقا باسم المفوض السامي للسلام) على تعزيز المبادرات المنسقة المشتركة بين المؤسسات في المناطق ذات الأولوية.

6 - واستمرت التوترات المتعلقة بعمل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. فقد واصل ممثلو حزب "كومونيس" قولهم إن الجهاز، وبعد مرور سبع سنوات من الأنشطة، أصبح يزيغ عن الهدف المتوخى منه وهو تحقيق عدالة سريعة للضحايا واليقين القانوني للأفراد الخاضعين لسلطته. وقد أعرب الجهاز عن استعداده للحوار. غير أنه نص على أن بعض الجوانب المتعلقة بتلك الأهداف ترتبط بالإجراءات القضائية الجارية ودعا إلى احترام حريته واستقلاله. وحافظ الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، كارلوس رويس ماسيو، والبلَدان الضامنان، كوبا والنرويج، على اتصالات وثيقة مع جميع الجهات الفاعلة المعنية بغية مساعدتها في التغلب على العقبات المحددة من خلال الحوار، وذلك ضمن الإطار الذي حدده الاتفاق النهائي.

7 - وواصل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام التحرك نحو إصدار أحكامه الأولى، بما في ذلك إصدار حكم هام في القضية 01 (المتعلقة بأخذ رهائن وحالات أخرى من الحرمان الشديد من الحرية، وجرائم متزامنة أخرى ارتكبتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي). وقد أيد الحكم الاتهام بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية الذي وُجه خلال مرحلة التحقيق ضد الأعضاء السبعة السابقين في أمانة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي. وقدم المتهمون طعنًا موضوعيًا وإجرائيًا في الحكم. ولئن كان المتهمون قد اعترفوا سابقاً بمسؤوليتهم عن الأحداث التي وقعت أثناء النزاع، فإنهم لا يزالون على خلافات بشأن التعريف القانوني الصادر عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام لبعض الأفعال المنسوبة إليهم. وستكون المرحلة التالية نحو إصدار الأحكام التصالحية متوقفة على نتيجة ذلك الطعن.

8 - وواصلت الحكومة ست عمليات تفاوض منفصلة مع الجماعات المسلحة غير القانونية، بدرجات متفاوتة من التقدم والتحديات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعترف الرئيس بترو علناً بالتعقيدات التي ينطوي عليها السعي إلى تحقيق سلام كامل.

9 - وفي 25 أيار/مايو، بلغت حوارات السلام بين الحكومة وجيش التحرير الوطني إنجازا مهما عندما وقَّع الطرفان اتفاقا بشأن مشاركة المجتمع في بناء السلام، وهو البند الأول في جدول أعمال المحادثات. وقد تم الالتزام على نطاق واسع بوقف إطلاق النار الثنائي الوطني - وهو أطول أمدا بين الطرفين. وساعدت آلية الرصد والتحقق على منع وقوع اشتباكات مسلحة في 18 مناسبة حيث يسَّرت الفصل بين القوات بين الجانبين. غير أن المفاوضات اصطدمت في الآونة الأخيرة بتحديات شديدة. فقد استمرت الخلافات بين

الطرفين في مقاطعة نارينيو، حيث واصلت الحكومة العمل على صعيد ثنائي مع جبهة الأقاليم الجنوبية المنضوية تحت لواء جيش التحرير الوطني وذلك في إطار مبادرة سلام إقليمية. وفي بيان صدر في 6 أيار/مايو، أعلن جيش التحرير الوطني، ردا على انتقادات واسعة، أنه سيرفع تعليقه لعمليات الاختطاف طلباً للفدية، وهو ما كان قد التزم به خلال الجولة الخامسة من المحادثات في كانون الثاني/يناير 2024.

10 - وواجهت أيضا عملية الحوار بين الحكومة والجماعة، التي يُشار إليها باسم هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، تحديات كبيرة، حيث إن بعض الجبهات فضّلت العزوف عن المشاركة في العملية. وقد حدث أغلب ذلك في مقاطعات كاوكا ونارينيو وبابي ديل كاوكا. وكانت الحكومة قد رفعت من جانب واحد وقف إطلاق النار في 20 آذار/مارس في تلك المقاطعات، في أعقاب أعمال العنف التي ارتكبتها الجماعة بحق السكان المدنيين، ولا سيما الشعوب الأصلية. وأثار ذلك نقاشا بشأن الأهداف الأساسية للجبهات بشأن مشاركتها في عملية السلام. وقد عانت المنطقة، ومقاطعة كاوكا على وجه الخصوص، من زيادة في الاشتباكات العنيفة، منها عدة هجمات شنتها هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي على قوات الأمن العام.

11 - وأثناء المفاوضات الجارية بين الحكومة وهيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، أُحرز تقدم في المناقشات التي انصب فيها التركيز على المبادرات المتعلقة بالتحول الإقليمي والرامية إلى تعزيز التنمية في أكثر المناطق تضررا، والتي ستُنفذ في البداية في مقاطعات كاكيتا، وغوافياري، وميتا، وشمال سانتاندير، بطرف منها عقد اجتماعات أولية مع ممثلي المجتمعات المحلية في تلك المناطق. ويُتوخى من هذه العمليات أن تسهم في تحديد الأراضي التي يمكن أن تؤدي فيها حيازتها الرسمية إلى تعزيز تنمية البنية التحتية الاجتماعية، مثل المراكز الصحية والتعليمية.

12 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت آلية الإشراف والرصد والتحقُّق عملها على النحو المتفق عليه بين الأطراف في المناطق التي ظل فيها وقف إطلاق النار سارياً، مع التركيز على تعزيز الحوار لمنع المواجهات. وفي الفترة بين شباط/فبراير وأيار/مايو، أُطلق سراح ما لا يقل عن 22 شخصا كانوا محتجزين كرهائن لدى هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وأفادت الآلية أيضا بأن العمل المنسّق - سواء على المستوى الوطني أو من خلال فروعها الإقليمية والمحلية الخمسة - منَع احتمال نشوب اشتباكات مسلحة بين الأطراف في تسع حالات.

13 - وشرعت الحكومة والجماعة المعروفة باسم "سيغوندا ماركيتاليا" في حوارات سلام رسمية في 24 حزيران/يونيه. وفي نيسان/أبريل، وبطلب من الحكومة، علَّق مكتب المدعي العام مؤقتا، مذكرات التوقيف الصادرة ضد تسعة من أعضاء "سيغوندا ماركيتاليا" الذين اعترف الرئيس بتعيين الجماعة لهم كمفاوضين في المحادثات المقبلة مع الحكومة.

14 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسهمت الاحتجاجات الكبيرة المؤيدة والمعارِضة للإصلاحات التي اقترحتها الحكومة في احتشاد الآلاف من المواطنين في الشوارع، مما يعكس الانقسامات داخل المجتمع الكولومبي. وكانت المظاهرات سلمية في معظمها. ودعا الرئيس بترو إلى وضع ميثاق وطني دعماً لإصلاحاته المقترحة.

15 - وواصل البرلمان مناقشة مشاريع القوانين المتصلة بتنفيذ الاتفاق النهائي. وفي أيار/مايو، أقر مشروع قانون يعدِّل "القانون المتعلق بالضحايا وإعادة الأراضي" المعتمد في عام 2011. وينص مشروع

القانون، المزمع أن يقرّه الرئيس الآن، على تدابير قضائية وإدارية وأخرى ذات صلة بالميزانية لصالح أكثر من 9 ملايين نسمة من الضحايا المسجلين في البلد. ويرمي مشروع القانون إلى تعزيز التدابير، بما في ذلك تقديم المساعدة والجبر الكامل للضرر لصالح الضحايا. وفي حزيران/يونيه، أقر البرلمان مشروع قانون يدمج الجهاز القضائي الزراعي في الإطار القضائي الكولومبي ويحدد هيكله. وسيخضع المشروع الآن لمراجعة دستورية. ومع ذلك، لم تجرِ خلال الفترة المشمولة بالتقرير مناقشةُ مشروع قانون آخر ينظم الجوانب التشغيلية والإجرائية للجهاز القضائي الزراعي ولم يُدرج في الجدول الزمني التشريعي. ولذلك أُرجئ إنشاء المحكمة الابتدائية وخمس محاكم متخصصة.

# ثالثا - الأنشطة والأولويات الرئيسية

## ألف - التحقق من تنفيذ الاتفاق النهائي

16 - سُجلت بعض التطورات المُشجعة في تنفيذ الاتفاق النهائي. ومع ذلك، لا يزال يتعين على الحكومة وجميع كيانات الدولة ذات الصلة أن تتخذ إجراءات حازمة وتقدم استجابة تكون منسقة تنسيقا عاليا وشاملة. فالإصدار الأخير لمرسوم يرمي إلى حفز إنشاء مجلس وزراء للسلام، يتألف من وزراء وكيانات أخرى من الدولة مكلفة بتنفيذ السلام، يتيح فرصة حقيقية في هذا الصدد، بتحديده أدوار الكيانات الحكومية المعنية ومسؤولياتها وإجراءاتها.

*الإصلاح الريفي الشامل*

17 - يتطلب إحراز تقدم في تنفيذ الإصلاح الريفي الشامل أن تبذل الحكومة ومؤسسات الدولة جهودا متضافرة في هذا الصدد. فمشاركتها النشطة على أعلى المستويات المؤسسية لا غنى عنها لتمكين تنفيذ الموارد التي لم يسبق أن خُصصت للإصلاح الريفي تنفيذا منسقا واستراتيجيا وفعالا وفي أوانه.

18 - وقد وضع النظام الوطني للإصلاح الزراعي، بقيادة وزارة الزراعة، مبادئ توجيهية متعلقة بالسياسات وخططا للتدخلات المنسقة التي تقوم بها الدولة، بطرق منها إنشاء 100 لجنة من اللجان المعنية بالإصلاح الريفي المقرر على الصعيد المحلي والبالغ عددها 200 لجنة. ويتطلب إحراز مزيد من التقدم مشاركة مؤسسات الدولة والوزارات مشاركة كاملة في ذلك خارج نطاق القطاع الزراعي. وفي أيار/مايو، شارك الرئيس بيترو في حدث رفيع المستوى بشأن تنفيذ النظام الوطني للإصلاح الزراعي، أُطلق خلاله برنامج وطني بميزانية قدرها 657 مليون دولار يرمي إلى تعزيز الشراكات الإنتاجية الريفية.

19 - وواصلت الحكومة الحوار مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة. فقد تم التوصل إلى اتفاقات مع منتجي الكاكاو وقصب السكر لزيادة قدراتهم الإنتاجية والمساهمة في تنفيذ الإصلاح الريفي. وتم التوصل في إطار الخطط المتعلقة بالفلاحين إلى إبرام اتفاقات مع مؤسسات الدولة بشأن منح سندات ملكية الأراضي، وتخصيص مناطق الفلاحين حيث توجد محميات، وتحديد المشاريع الإنتاجية. غير أن الأمن لا يزال مسألة مثيرة للقلق. فقد ندد المنتجون الزراعيون بزيادة أعمال العنف في الأراضي، مما يؤثر على التأمين القانوني للممتلكات. ومع الاعتراف بالجهود المبذولة لتنفيذ الإصلاح الريفي، دعت جمعيات الفلاحين والتنظيمات النسائية الريفية إلى تحقيق نتائج ملموسة، بما في ذلك تقديم ضمانات أمنية. وسُجلت في عدة مناطق حوادث طالت زعماء الفلاحين والمطالبين بإعادة الأراضي إلى مالكيها والنساء.

20 - وقامت الوكالة الوطنية للأراضي بتعديل معايير حيازة الأراضي، مع إعطاء الأولوية للعمليات الكبيرة لشراء الأراضي. ووُقِّعت اتفاقات لشراء 200 قطعة أرض كبيرة الحجم من إدارة الأصول الخاصة وصندوق تعويضات الضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت الوكالة بشراء 100 قطعة أرض في إطار اتفاق مع الاتحاد الكولومبي لمربّي الماشية.

21 - وسيكون من المهم تسريع وتيرة عمليات حيازة الأراضي وجعلها ملكيات رسمية من أجل تحقيق أهداف الحكومة لعام 2024. فوفقا لما ذكرته الوكالة الوطنية للأراضي، فقد بلغت عمليات حيازة الأراضي لصندوق الأراضي، المُنشأ بموجب الاتفاق النهائي، ما قدره 194 12 هكتارا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليبلغ مجموعها 156 266 هكتارا في ظل الإدارة الحالية؛ ومن تلك الحيازات، حُسم في ملفات 002 85 هكتارا. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح ما قدره 902 35 هكتارا من الأراضي ملكية رسمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما بلغ إجماليه 982 128 1 هكتارا منذ آب/أغسطس 2022. وعلى الرغم من هذه التطورات، ما زال يتعين بذل جهود أكبر من ذلك للمضي قُدما بعملية الحسم الرسمي في ملفات ملكية الأراضي ذات الأصول المنتجة.

22 - وفي تطور إيجابي، أنشأت وكالة التنمية الريفية لجنةَ تنسيقية بالتعاون مع الوكالة الوطنية للأراضي، فحددت 27 بلدية لتكون مشمولة بإجراءات التكامل في المنطقة المطلة على البحر الكاريبي من كولومبيا. وكانت لمنح الأراضي ومشاريعها الإنتاجية للمجتمعات المحلية في مقاطعة قرطبة أهمية رمزية خاصة، حيث إنها تعدُّ واحدة من أكثر المناطق تأثرا بديناميات النزاع.

23 - وأعلنت وكالة التنمية الريفية ووكالة تجديد الأراضي عن استثمارات بقيمة 44,5 مليون دولار في البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، خصصت وكالة التنمية الريفية مبلغَ 7,8 ملايين دولار للمشاريع الموجهة لنساء المناطق الريفية. كما أنشأت وكالة التنمية الريفية برنامجا جديدا، هو التحالف الوطني للمنتجات الغذائية الزراعية، وذلك لتحفيز الإنتاج الغذائي واستغلاله تجاريا على الصعيد الإقليمي الشامل.

24 - وتعتمد وحدة إعادة الأراضي استراتيجيات جديدة للتعجيل بإعادة ملكية الأراضي إلى الضحايا. فعلى سبيل المثال، أنشأت الوحدة مسارا جماعيا لجمعيات الفلاحين المتضررين من النزوح الجماعي، وحددت 17 حالة تجريبية على الصعيد الوطني، من بينها جمعية نسائية بالكامل. وقُدمت طلبات جديدة لإعادة الأراضي تتعلق بأكثر من 950 45 هكتارا، مع تسليم 777 13 هكتارا من أراض أخرى إلى المستفيدين.

25 - ووصلت عمليات المشاركة المتعلقة بالبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي إلى مرحلة هامة. فبعد أشهر من الحوار مع السلطات المحلية والإقليمية المنتخبة حديثاً، أُدرجت المبادرات المتعلقة بتلك البرامج الإنمائية في 97 في المائة من خطط التنمية في البلديات الـ 170 ذات الأولوية. وفي عام 2024، يجري تنفيذ 66 مشروعا من مشاريع البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي باستثمار قدره 92 مليون دولار.

26 - واستُكملت مرحلة المراجعة الأولى لخطط العمل المتعلقة بالبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي، بمشاركة أكثر من 000 10 ممثل على مستوى المنظمات الشعبية. وستُختتم العملية بإعداد خطط استثمارية، تعالج ثغرة رئيسية كانت قد أعاقت التنفيذ. وفي إطار هذه الجهود، أُعطيت الأولوية لـ 800 4 مبادرة من أصل 000 33 مبادرة، بما في ذلك 24 مشروعا تحويليا من المشاريع التي أُنشئت في خطة التنمية الوطنية.

وفي سياق عملية الاستعراض تلك، طلبت آليات التشاور الخاصة – التي أُقيمت لضمان مشاركة الشعوب الإثنية مشاركة فعالة في البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي – الانخراط على نطاق أوسع في تصميم المنهجيات المتفق عليها وتعزيز الضمانات الأمنية لصالح أعضائها. وقد أُحرز تقدم في تصميم المشاريع التحويلية في كاتاتومبو، بمقاطعة وشمال سانتاندير، وفي مقاطعة نارينيو. ولإحراز تقدم حاسم في إحداث التحولات الإقليمية المتوخاة في الاتفاق النهائي، فإن من الضروري أن تُنفَّذ البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي والخطط الوطنية للإصلاح الريفي تنفيذا كاملا ومنسَّقاً.

27 – وتنطوي الخطط الوطنية الستة عشرة للإصلاح الريفي على أهمية أساسية للحد من الفقر الريفي وتحسين الأمن الغذائي. وقد أصدرت دائرة التخطيط الوطنية ووحدة تنفيذ الاتفاق النهائي مبادئ توجيهية تتعلق بالسياسات لتعزيز تنفيذ هذه الخطط ومتابعتها. ونتيجة لذلك، وُضعت خطط عمل لعام 2024 تتعلق بعشر خطط منها. ووفقا لما ذكرت دائرة التخطيط الوطنية، ل فإن الخطط التي يظهر فيها أكبر قدر من التقدم المحرز من حيث مؤشرات الخطة الإطارية للتنفيذ هي الخطط المتعلقة بالربط بشبكة الاتصالات، والاقتصاد التضامني، والحق في الغذاء، والحماية الاجتماعية، والكهرباء. وفي المقابل، لا تزال الخطط المتعلقة بالإسكان ومياه الشرب متأخرة. وعلى الرغم من أن خطة الصحة الريفية لا تزال في انتظار صدور الموافقة عليها، فقد أُحرز تقدم في مجال الهياكل الأساسية الصحية، حيث شُيِّدت مستشفيات ومراكز صحية جديدة في معظم البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي خلال هذه الإدارة.

*إعادة إدماج المقاتلين السابقين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي*

28 – حددت الحكومة البرنامج الشامل لإعادة الإدماج، الذي اتفق عليه الطرفان لتحسين هيكلة هذه العملية، والنظام الوطني لإعادة الإدماج، الرامي إلى تيسير التنسيق بين مختلف كيانات الدولة، وذلك باعتبارهما ركيزتين أساسيتين من عملية إعادة الإدماج المستدامة لآلاف المقاتلين السابقين من الرجال والنساء. وعلى الرغم من إتاحة التمويل لذلك في ميزانية الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، فإن المرسوم اللازم لإنشاء البرنامج رسمياً ولإنشاء نظام وطني لإعادة الإدماج لا يزال في انتظار أن تصدِّق عليه عدة مؤسسات حكومية. وفي غياب المرسوم، فإن قدرة الوكالة على تنفيذ ميزانيتها تواجه عراقيل شديدة. ولا غنى عن البرنامج والنظام لتحقيق الاتساق على صعيد البرامج وتقديم الدعم المؤسسي على نطاق أوسع للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي.

29 – وعقد المجلس الوطني لإعادة الإدماج دورتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمناقشة المسائل الاستراتيجية المتعلقة بإعادة الإدماج. وقد توصلت الأطراف إلى توافق في الآراء بشأن النقاط المرجعية ضمن البرنامج الشامل لإعادة الإدماج من أجل تحديد مدى نجاح الأفراد في إتمام عملية إعادة إدماجهم. واتُّفق على وضع مؤشر لإعادة الإدماج بهدف تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الاستقلال الذاتي، إضافةً إلى رصد تقديم الدعم المؤسسي الذي سيمكِّن من ذلك. وستُصرف إعانات مالية شهرية على أساس تحقيق الحد الأدنى من التقدم في فرادى خطط إعادة الإدماج. وقد التزمت الحكومة بمواصلة تمويل استحقاقات إعادة الإدماج الفردية إلى غاية نهاية مدتها. وفي جلسة عُقدت في كالي بهدف تلبية احتياجات المقاتلين السابقين من المنطقة الجنوبية الغربية، كانت مسألة الأمن مصدر قلق رئيسي، إلى جانب إمكانية الاستفادة من الأراضي الخصبة والمشاريع المستدامة.

30 - وعلى نحو ما اتفقت عليه لجنة متابعة الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، أُعيد تفعيل آلية مشتركة بين المؤسسات لتلبية احتياجات النقل إلى المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. ويجري البحث عن قِطع أرض لنقل تلك المناطق الإقليمية السابقة من أنتيوكيا وبوتومايو وغوافياري. وأعلنت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع عن الإغلاق المقرر لمنطقتين من تلك المناطق الإقليمية السابقة في مقاطعة كاوكا بحلول منتصف العام، حيث غادرهما معظم المقاتلين السابقين بسبب انعدام الأمن. وبما أن هذه المناطق الإقليمية السابقة تُنقل أو لم تعد موجودة، فيجب تلبية الاحتياجات الأمنية وغيرها من احتياجات المجتمعات المحلية التي تُركت فيها.

31 - وتنطوي إمكانية الحصول على الأراضي والتمتع بحقوق ملكيتها والسكن على أهمية أساسية لاستدامة عملية إعادة الإدماج حيث إنها تساعد في تأمين سبل المعيشة. وتُعطى تلك العوامل الأولوية في مشروع مرسوم، لا يزال يتعين اعتماده، ينظم إنشاء المناطق الخاصة لإعادة الإدماج الجماعي، علاوة عن معايير لتوحيد المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج.

32 - وعلى الرغم من جهود التنسيق بين الوكالة الوطنية للأراضي، والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، والمقاتلين السابقين، أدى التقدم المحدود في تحديد معايير الاختيار وإجراءاته والحصول على الموارد اللازمة لحيازة الأراضي إلى تزايد عدم الرضا في أوساط الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي. فحاليا، هناك 286 طلبا للأراضي تنتظر النظر فيها من قِبل الوكالة الوطنية للأراضي، مع وجود 23 طلبا إضافيا معلقا لدى إدارة الأصول الخاصة. وتعمل البعثة مع الوكالات الحكومية ومندوبي حزب "كومونيس" واتحاد الاقتصادات الاجتماعية المشتركة لرصد حالة طلبات الأراضي هذه، حيث لوحظ انخفاض في حيازة الأراضي لأغراض إعادة الإدماج. وتعكف وكالة التنمية الريفية على تصميم المشاريع الكفيلة بتقديم المساعدة التقنية للمبادرات المتعلقة بالمقاتلين السابقين في مجالات الزراعة وتربية الماشية وتربية الأسماك في قطع أراض جديدة في مقاطعة ميتا.

33 - وحثت البعثة وزارةَ الإسكان على تخصيص الموارد، على النحو المتوخى في الاتفاق النهائي، للإعانات المالية الريفية والحضرية للمقاتلين السابقين داخل وخارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. ويمكن أن تؤدي إعادة تشكيل فريق عمل للإسكان بالتعاون مع الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع إلى تحسين التنسيق وسبل الوصول إلى خيارات الإسكان على اختلافها، بما في ذلك الحلول المبتكرة مثل التشييد الذاتي، التي تم الترويج لها في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في مقاطعة سيزار. وانصب تركيز وزارة الإسكان على تنفيذ مشاريع الإسكان في أربعة من تلك المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. ويجدر بالإشارة أن 74 منزلا شُيدت في كالدونيو، بمقاطعة كاوكا، ومن المقرر الإعلان عن انطلاق عملية مناقصة في أراوكيتا، بمقاطعة أراوكا. ومضت الوكالة قُدما في الآونة الأخيرة في توفير مساكن مؤقتة في ثلاث مناطق نُقلت في الآونة الأخيرة من المناطق السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، في مقاطعة ميتا. ولا تزال الترتيبات معلقة لوضع خطط انتقال مع حلول سكنية لمنطقة سابقة من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في مقاطعة غوافياري.

34 - وفيما يتعلق بإعادة الإدماج الاقتصادي، لا يزال العديد من المقاتلين السابقين يعطون الأولوية للاستدامة الاقتصادية الجماعية كوسيلة لتعزيز التماسك الاجتماعي. واتخذت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع قرارا تاريخيا بالتعاقد مباشرة مع تعاونيات المقاتلين السابقين لتعزيز القدرات التنظيمية لهذه

التعاونيات، مع التركيز على الأصول المنتجة والإدارة المالية وإدارة المعلومات. ويشمل ذلك عقدا مع اتحاد الاقتصادات الاجتماعية المشتركة ومنسق الاتحادات من أجل السلام بقيمة 000 700 دولار.

35 - وخصصت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع مبلغ 7 ملايين دولار لاستراتيجية الاستدامة للمشاريع الإنتاجية الجماعية. غير أن أوجه التأخير التشغيلية والإجرائية أعاقت مشاركة التعاونيات في تنفيذ الاستراتيجية. وحتى الآن، قدمت 65 تعاونية طلبات للحصول على المساعدة في إطار الاستراتيجية، بما في ذلك ثلاث تعاونيات تقودها نساء، ولم تستفد إلا ست تعاونيات من خطط الاستدامة. وهناك 16 من المشاريع الإنتاجية التي تواجه مخاطر أمنية والتي تم تسريع وتيرة تنفيذها. ولا يزال من الضروري ضمان التنفيذ على الصعيد الشعبي والأخذ بنهج جنساني مستوجب لاتخاذ إجراءات إزاء مسألة الاستدامة.

36 - ويتواصل إحراز التقدم في تنفيذ مشروع يرمي إلى تعزيز التدابير المجتمعية باتباع نهج جنساني في 12 بلدية. فقد استمر تقديم الدعم العيني للمبادرات المحلية المشتركة بين المقاتلات السابقات والمجتمعات المحلية. وعملت أيضا الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع والسلطات المحلية معا على تعزيز إدراج المسائل الجنسانية في خطط التنمية الإقليمية. ويمكن أن تؤدي إعادة تنشيط الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج، بقيادة الوكالة، إلى تعزيز التنسيق المؤسسي من أجل تعميم مراعاة المسائل الجنسانية في السياسات العامة.

37 - وبلغت استراتيجية إعادة الإدماج المجتمعية التي أُعلن عن انطلاقها في عام 2023 إلى مرحلة مهمة، حيث حددت خطط عمل مشتركة بين 000 10 فرد من المقاتلين السابقين وأفراد المجتمع المحلي في 66 بلدية. وسيساعد الاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية على منع وصم المقاتلين السابقين وتعزيز عمليات المصالحة.

38 - وأُدرجت الالتزامات المتعلقة بإعادة الإدماج في حوالي 100 خطة من خطط التنمية الإقليمية من بين البلديات البالغ عددها 147 بلدية والتي أعطتها الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع الأولوية. وينطوي تخصيص الموارد اللازمة للوفاء بهذه الالتزامات على أهمية حاسمة لتجسيد الإرادة السياسية للسلطات المحلية في إجراءات ملموسة لعملية إعادة الإدماج.

39 - وظل حزب "كومونيس" نشطا في البرلمان، وأيَّد الإصلاحات التشريعية الصادرة عن الحكومة بشأن نظامَي المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية، والقضايا الزراعية، وحقوق الفلاحين، والخدمات الاجتماعية. وعقد أيضا الجلسات العامة السبعة عشرة لمجلسه التنفيذي الوطني بهدف استعراض الأولويات البرنامجية.

*الضمانات الأمنية*

40 - من التطورات الجديرة بالترحيب أن الحكومة أصدرت مرسوما يعتمد رسمياً السياسة العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة والتنظيمات الإجرامية، إضافةً إلى خطة عمل ذات صلة بذلك. وكان ذلك التزام كبير هام من الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق النهائي من أجل التصدي للعوامل الهيكلية المسبِّبة لاستمرار العنف. وعقدت الكيانات الحكومية المعنية اجتماعا لمناقشة الأولويات الاستراتيجية، بما فيها الأولويات الجغرافية، لتنفيذ تلك السياسة وذلك تحضيراً لإقرارها خلال الدورة المقبلة للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية.

41 - ومقارنة بالربع السابق، سُجل في الفترة المشمولة بالتقرير انخفاض في عدد جرائم القتل التي راح ضحيتها مقاتلون سابقون من القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي (من 11 مقاتلا إلى 5 مقاتلين) وعمليات قتل أُبلغ عنه لمدافعين عن حقوق الإنسان وقادة اجتماعيين (من 42 إلى 25 شخصا). غير أن العنف إجمالاً لا يزال يشكِّل مصدر قلق في مقاطعات أنتيوكيا وأراوكا وبوليفار وكاكيتا وكاوكا وتشوكو، حيث تنشط الجماعات المسلحة غير المشروعة. وقد يؤدي حدوث مزيد من التطورات بشأن تنفيذ الأطر الرئيسية المشتركة بين المؤسسات، والسياسات العامة، وعمليات اتخاذ القرار فيما يتعلق بحماية وأمن السكان ذوي الأولوية في الاتفاق النهائي، وتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة، إلى تحسين الوضع إلى حد كبير.

42 - ومنذ توقيع الاتفاق النهائي، أُبلغ عن مقتل 412 فردا من المقاتلين السابقين (من بينهم 11 امرأة و 50 شخصا من الشعوب الأصلية، و 57 شخصا من الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي)، ونجاة 142 شخصا من محاولات القتل العمد، وعن 40 ممن لا يزالون في عداد المفقودين. وظل العنف ضد المقاتلين السابقين يتركز في مقاطعات أراوكا وكاكيتا وكاوكا وهويلا وبوتومايو. وظلت حالات الاختفاء والتشريد ومحاولات التجنيد والتهديدات التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير المشروعة تؤثر على أمن المقاتلين السابقين. فقد ظلت المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج الواقعة في النواحي التي تشهد وجودا قويا للجماعات المسلحة غير المشروعة، مثل مقاطعات كاكيتا وكاوكا ونارينيو، تتطلب تعزيز الانتشار الوقائي لقوات الأمن العام واتخاذ تدابير الحماية الجماعية. ومنذ الموافقة على بروتوكول الإجلاء في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نُقل بنجاح 30 شخصا، من بينهم مقاتلون سابقون وأفراد أُسرهم (خمس نساء وستة أطفال) كانوا يواجهون مخاطر جسيمة، بما في ذلك في مقاطعات أراوكا وكاوكا وسيزار، إلى أماكن أخرى.

43 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت وحدة التحقيقات الخاصة بمكتب الادعاء العام تحقيقاتها في مجموع القضايا البالغ 524 قضية من الجرائم المرتكبة ضد المقاتلين السابقين، وقد أسفرت عن بدء محاكمتين وصدور ثلاثة أحكام بالإدانة. ومما يثير القلق وجود 234 من مذكرات التوقيف المعلقة ومحدودية التقدم المحرز في القبض على الجناة. ولا يزال ما مجموعه 451 قضية في مرحلة التحري أو التحقيق، منها 26 قضية ينصب فيها التركيز على المسائل الجنسانية. ولا يزال تعزيز استراتيجية الانتشار الإقليمي وتعزيز التنسيق مع الشرطة القضائية أمرا أساسيا لتسريع وتيرة التحقيقات وتنفيذ أوامر التوقيف في مقاطعات مثل كاوكا وكاكيتا وميتا وبوتومايو.

44 - وفي إطار التدابير الاحترازية التي اتخذها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بشأن أمن الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، استدعى الجهاز في 8 أيار/مايو المفوضَ الاستشاري للسلام لموافاتها بتفاصيل عن التقدم المحرز فيما يتعلق بأمن المقاتلين السابقين. وطلب الجهاز أيضا معلومات عن كيفية معالجة هذه المسألة في سياق المفاوضات الجارية في إطار سياسة السلام الكامل التي تنتهجها الحكومة. وكان الغرض من ذلك هو تعزيز التنسيق بين السياسات المنبثقة عن الاتفاق النهائي وسياسة السلام الكامل وخطة التنمية الوطنية.

45 - وتنطوي الاستعانة المنسَّقة والاستراتيجية بالهيئات المشتركة بين المؤسسات والمنشأة بمقتضى الاتفاق النهائي على أهمية أساسية لتحقيق استجابة فعالة في ضوء التحديات الأمنية المستمرة. ولتحقيق هذه

الغاية، يتطلب تشغيل آليات الضمانات الأمنية الاستخدام الفعال للوحدة الرفيعة المستوى التابعة للنظام الأمني الشامل لممارسة العمل السياسي والمُنشأة بموجب الاتفاق النهائي.

46 - وقد أصدرت المحكمة الدستورية حكما على سبيل المتابعة لإعلانها بشأن حالة منافية للدستور بسبب تدنّي تنفيذ أحكام الضمانات الأمنية المنصوص عليها في الاتفاق النهائي. وتركز في أحاكمها الجديدة على تنفيذ إطار الضمانات الأمنية بفعالية، بما في ذلك تعزيز وحدة التحقيقات الخاصة بمكتب الادعاء العام، والخطة الأمنية الاستراتيجية وبرنامج الحماية الشامل للمقاتلين السابقين، علاوةً عن السياسة العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة.

47 - وتُظهر الأرقام الإجمالية في النصف الأول من عام 2024 (1 كانون الأول إلى 31 أيار/مايو)، التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، انخفاضا بنسبة 13 في المائة (من 95 إلى 82) في عمليات القتل التي جرى الإبلاغ عنها لمدافعين عن حقوق الإنسان، مقارنة بما كانت عليه في النصف الأول من عام 2023. وفي الوقت نفسه، أثَّرت أعمال العنف التي ارتكبتها الجماعات المسلحة غير المشروعة إلى حد كبير على القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في مقاطعة تشوكو، وممثلي مجلس العمل المجتمعي في مقاطعة أراوكا، وسلطات الشعوب الأصلية في مقاطعة شمال كاوكا، وزعماء الفلاحين المشاركين في الإصلاح الريفي. وسجلت المفوضية 82 ادعاءً بوقوع جرائم قتل (تم التحقق من 26 جريمة منها، والعمل جارٍ على التحقق من 23 جريمة، ولم يُتوصل إلى نتيجة قاطعة بشأن 33 جريمة) راح ضحيتها قادة ومدافعين عن حقوق الإنسان (من بينهم 6 نساء، و 8 أشخاص من الشعوب الأصلية، و 6 كولومبيين من أصل أفريقي، و 23 شخصا من قادة الفلاحين). وأبلغت المفوضية عن وقوع 13 مجزرة، تم التحقق من 4 مجازر منها (في مقاطعات أتلانتيكو، وكاوكا، وشمال سانتاندير، وبايي ديل كاوكا)، والعمل جارٍ على التحقق من 7 مجازر، ولم يُتوصل إلى نتيجة قاطعة بشأن مجزرتين. وكان مجموع الضحايا في الحالات التي تم التحقق منها 15 ضحية (14 رجلا وطفل واحد)، بانخفاض قدره 45,8 في المائة مقارنة بالفترة السابقة المشمولة بالتقرير. وتظهر الأرقام التراكمية لفترة نصف السنة نقصانا بنسبة 47 في المائة.

48 - وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2024، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 151 28 شخصا من الذين تضرروا من النزوح الجماعي أو الذين بقوا في عزلة في 52 بلدية من 11 مقاطعة، معظمهم في مقاطعات بوليفار وكاوكا وتشوكو ونارينيو. وبالإضافة إلى ذلك، سجل المكتب 000 32 حالة نزوح فردي. وقد أثَّر النزوح والعزلة على الشعوب الإثنية بشكل غير متناسب مع غيرهم (61 في المائة). وألقى مكتب أمين المظالم الضوء في الآونة الأخيرة، في إطار نظام الإنذار المبكر الذي يعمل به، على تمادي جميع الجهات الفاعلة المسلحة في استخدام العنف الجنساني والعنف المتصل بالنزاع الذي يستهدف النساء والفتيات في مقاطعتَي كاوكا وتشوكو. وظلت مسألة الأمن في الأقاليم الإثنية، ولا سيما في جنوب غرب كولومبيا، تثير قلقا بالغا، مع تسجيل حالات تجنيد الأطفال والعنف ضد النساء، والنزوح الداخلي، والعزلة، واستخدام الألغام الأرضية. ولذا يتعين وضع استراتيجيات تتضمن المنظورات الجنسانية والإثنية للتصدي لهذه المشكلات.

49 - ولا يزال استخدام الألغام الأرضية يلحق أضرارا بالمجتمعات المعرَّضة لخطرها. ففي الفترة بين كانون الثاني/يناير و 30 نيسان/أبريل، سجل مكتب المفوض الاستشاري للسلام وقوع 48 فردا ضحية للألغام الأرضية، منهم 33 مدنيا (68,75 في المائة) و 21 شخصا من أفراد المجتمعات الإثنية

(43,75 في المائة). وتمثل هذه الأرقام زيادة بنسبة 20 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023. وظلت أعلى معدلات التلوث بالألغام الأرضية تُسجل في مقاطعات كاوكا وتشوكو ونارينيو وشمال سانتاندير. فجميع الحوادث المتصلة بالألغام تقريباً وقعت في مناطق ريفية.

50 - وواصلت وزارة الداخلية عملها المشترك مع الكيانات الحكومية والمنظمات النسائية على وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الثانية للبرنامج الشامل لضمانات القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان. ويتيح البرنامج فرصة للتصدي للمخاطر المحددة التي تواجه النساء واحتياجاتهن في مجال الحماية.

51 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر مكتب أمين المظالم إنذارات مبكرة لمقاطعات تشوكو، وكاوكا، وقرطبة، وهويلا، وسانتاندير، وبايي ديل كاوكا. ويظل تعزيز الاستجابة المؤسسية للإنذارات المبكرة أولوية ينبغي معالجتها.

*الأحكام التصالحية*

52 - أكد عقد جلسات استماع علنية في الآونة الأخيرة، حيث أخذ ضحايا النزاع المسلح حيزا هاما، دورهم الأساسي وقوتهم ومثابرتهم في الدفاع عن حقوقهم في العدالة والحقيقة وجبر الضرر وعدم التكرار. وكان ذلك حال جلسة استماع علنية، في إطار القضية 01، للحصول على الاعتراف بالحقيقة والمسؤولية من 10 قادة سابقين للقيادة المركزية المشتركة للقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، عُقدت في نيسان/أبريل في إيباغي، بمقاطعة توليما. وخلال جلسة الاستماع تلك، وهي الجلسة الأولى التي تُعقد على الصعيد الإقليمي، ضد قادة سابقين من الرتب المتوسطة بالقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، وصف الضحايا الضرر الذي لحق بهم، واستفسروا عن حالات محددة وتحدثوا عن توقعاتهم المتصلة بجبر الضرر والبحث عن أقاربهم المفقودين. واعترفت الأطراف المتهمة بمسؤوليتها عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في مقاطعات هويلا وكويندیو وتوليما. وعُقدت الجلسة في أجواء أمنية متوترة بسبب تهديدات جرى الإبلاغ عنها. وأصدر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام والمحكمة الدستورية أوامر للسلطات المعنية يوعزان إليها فيها بتنفيذ تدابير حماية عاجلة للضحايا المعتمَدين والأطراف المتهمة.

53 - وفي مايو/أيار، أقامت محكمة السلام التابعة للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام اختصاصها للبت في قضايا ثمانية أفراد سابقين في قوات الأمن العام متهَمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وذلك في إطار القضية المشتركة 03 و 04 في دبيبة، بمقاطعة أنتيوكيا، بعد أن قررت الهيئة القضائية للإقرار بالحقيقة والمسؤولية أن الأفراد الثمانية، أحدهم برتبة عقيد، اعترفوا بمسؤوليتهم وقدموا شهادة كاملة ومفصلة ووافية، فأصبحوا بذلك مؤهلين لأن تصدر في حقهم أحكام تصالحية. وأُحيل عقيدان آخران، كانا قد رفضا الاعتراف بالمسؤولية، إلى وحدة التحقيق والاتهام التابعة للجهاز القضائي من أجل السلام لمحاكمتهما بموجب إجراءات التقاضي، وإذا ثبتت إدانتهم، فقد تصدر في حقهم أحكام بالسجن تصل إلى 20.

54 - ولا تزال المساهمة في كشف الحقيقة والالتزام تجاه الضحايا يتسمان بأهمية محورية لنجاح عملية العدالة التصالحية. وبحسب ما ذكره الجهاز القضائي من أجل السلام، فإنه حتى حينه، لم يساهم نحو عشرة أفراد - وهم جميعاً أفراد من قوات الأمن العام، بمن فيهم خمسة ضباط برتبة فريق - في كشف الحقيقة ولم

يعترفوا بمسؤوليتهم. ولذلك، ستجري إحالتهم إلى إجراءات التقاضي وفقا للشروط المنصوص عليها في الاتفاق النهائي.

55 - وسعياً إلى تعزيز اليقين القانوني للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي الخاضعين لاختصاص الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، أعلن الجهاز، في أيار/مايو، عن أمره الموجه للسلطات المعنية بتحقيق الفوائد المستمدة من أكثر من 600 9 حالة عفو كانت الحكومة قد منحته في عامَي 2017 و 2018. ويشمل ذلك تصفية السجلات العدلية ذات الصلة بالجرائم السياسية. وشكَّل ذلك تطورا جديرا بالترحيب، على الرغم من أنه لا يزال هناك عبء عمل كبير وتحديات إجرائية ماثلة قبل تسوية المسائل المتعلقة باليقين القانوني للمقاتلين السابقين.

56 - وينطوي تقديم الدعم للأفراد الذين يمثُلون أمام الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام على أهمية أساسية لنجاح العدالة التصالحية. فبعد مشاورات مكثفة مع أفراد قوات الأمن العام الخاضعين لسلطة الجهاز، تعمل الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع على إرساء سبيل لدعم هؤلاء الأفراد، كان قد صيغ أصلاً في نيسان/أبريل 2022 وأُدرج في خطة التنمية الوطنية للفترة 2022-2026. وستُصمم المساعدة الشاملة وفقا للاحتياجات المحددة لدى آلاف الأفراد، بما في ذلك الصحة والتعليم وتمويل المشاريع الإنتاجية، والتدابير الرامية إلى تعزيز مشاركتهم بنجاح في عملية العدالة التصالحية، علاوةً عن التأييد النفسي والاجتماعي. ويتسم تنفيذ هذا المسار بفعالية وسرعة بأهمية أساسية لتمكين أفراد قوات الأمن العام الخاضعين لسلطة الجهاز من مواصلة الامتثال لالتزاماتهم تجاه الضحايا.

57 - وتواصلت الاستعدادات لتنفيذ الأحكام التصالحية. فقد عُقدت الدورة الخامسة لآلية التنسيق بين الحكومة والجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، التي تتناول هذه المسألة، في أيار/مايو. وظل التقدم العام المحرز في تحديد وتوفير المشاريع التصالحية التي ترعاها الدولة محدودا. ولم يكن هناك إلا عدد قليل من المبادرات (التي اتخذتها الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، ووحدة إعادة الأراضي، ووزارة البيئة، على سبيل المثال) مما اعتُبر في البداية مناسباً لهذه الأغراض في الأمد القصير. ولا تزال مضاعفة الجهود لضمان تهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ الأحكام التصالحية ذات أهمية أساسية، مثلما هي مشاركة المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى في ذلك لضمان إحراز مزيد من التقدم.

58 - وفي أيار/مايو، وقَّع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وحاكم بايي ديل كاوكا وعُمدة كالي اتفاقا للمضي قدما في تصميم الأنشطة التصالحية، في أعقاب مبادرة مماثلة في آذار/مارس مع حاكم أنتيوكيا وعمدة ميديلين. ووضَّح ذلك الاتفاق الدور الهام الذي تؤديه السلطات على جميع مستويات الحكومة في التمكين من تنفيذ الأحكام التصالحية.

59 - وفي نيسان/أبريل، أطلق الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام نظامه للأحكام التصالحية، الرامي إلى تهيئة الفرص للأفراد الخاضعين لسلطتها لمزاولة الأنشطة التصالحية. ويتعلق ذلك بالأفراد الذين يُعتبرون من أكبر المسؤولين، علاوةً عن الأفراد الذين اعترفوا بالمسؤولية عن ارتكاب جرائم خطيرة. فالأنشطة التصالحية لن تكون بالضرورة مرتبطة بأي قضية محددة أو نمط إجرام معين أو مجموعة ضحايا بعينهم، بل إنها تسهم في العمليات التصالحية عموماً في إطار القضايا الكبرى ذات الصلة. وقد اشتكت بعض منظمات الضحايا من عدم التشاور معها وانعدام الصلة بين الأنشطة التصالحية وطبيعة الجرائم المُرتكبة أثناء النزاع. وشددت على ضرورة ضمان مشاركتها المجدية في تلك المساعي. كما أعرب الأفراد الخاضعون لسلطة

الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام من الذين يُعتبرون مسؤولين أكثر من غيرهم عن ارتكاب الجرائم المتصلة بالنزاع عن شواغلهم، مدَّعين، من بين جملة مسائل أخرى، أن إنجاز الأنشطة التصالحية في إطار نظام ذي مشروطية صارمة لا يرد في الاتفاق النهائي، وأنه ليس هناك وضوح بشأن كيفية قياس مشاركة الأفراد الصادرة بشأنهم أحكام فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم.

60 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل أعضاء سابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، إضافةً إلى أفراد من قوات الأمن العام الخاضعين لسلطة الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام الدعوة إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بالمسائل التي يرون أنها تعوق حقهم في اليقين القانوني. ويؤكد هذا الأمر الحاجة إلى بذل جهود عاجلة لمعالجة هذه المسألة الأساسية، التي تؤثر على آلاف الأفراد الذين يمثُلون أمام الجهاز.

*الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية*

61 - يعدُّ تعزيز التنسيق وتوزيع الموارد بكفاءة شرطين أساسيَين لتحقيق الهدف الرئيسي للفصل المتعلق بالمسائل الإثنية بنجاح والمتمثل في النهوض بالتنمية، وتحقيق التمكين، وإقامة العدالة لصالح الشعوب الإثنية. وفيما يتعلق بالميثاق الذي وقَّعت عليه الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 لتعزيز تنفيذ الفصل، ظلت الجهود في المراحل الأولى من العملية واقتصرت على جمع المعلومات من الكيانات التي تقع على عاتقها مسؤوليات التنفيذ. وحيث إن من مرامي الميثاق التوصل إلى تنفيذ ما نسبته 60 في المائة من الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية بحلول عام 2026، سيكون المضي قدما في هذا المسعى وتحقيق نتائج ملموسة بحلول نهاية عام 2024 مما لا غنى عنه لبدء أوجه التغيير المُحدِثة للتحوُّل التي طال أمد انتظارها في المناطق الإثنية.

62 - وفي أيار/مايو، أعلنت المحكمة الدستورية أن القانون المُنشئ لوزارة شؤون المساواة، بقيادة نائبة الرئيس فرانسيا ماركيس، هو قانون غير دستوري بسبب خلل إجرائي. وقضت المحكمة بأن الوزارة يمكن أن تستمر في أداء مهامها حتى 20 حزيران/يونيه 2026. وإذْ تتصدى السلطات المختصة لهذه المشكلة التي حددتها المحكمة، من المهم أن تواصل الحكومة تركيز اهتمامها على تعزيز جهود التنسيق المراعية للاعتبارات الجنسانية وإعداد السياسات والإجراءات الرئيسية المتصلة بالمرأة والشعوب الإثنية.

63 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حثت وحدة تنفيذ الاتفاق النهائي وإدارة التخطيط الوطنية جميع الكيانات التي تقع على عاتقها مسؤوليات بمقتضى الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية على تحديث معلوماتها والإفصاح عن أهدافها لعام 2024 في نظام معلوماتي متكامل. ومن تلك الكيانات الـ 23، لم يمتثل بعدُ 11 كيانا، وهو ما يعوق رصد التقدم المحرز وتخصيص الموارد اللازمة.

64 - وأفادت اللجنة الوطنية لأقاليم الشعوب الأصلية بأن الوكالة الوطنية للأراضي خصصت أقل من 6 في المائة من الموارد المخصصة لهذه الأقاليم. ولم يتلقَّ التمويل إلا 30 في المائة من المبادرات المتعلقة بالبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي التي ينصب فيها التركيز على الشعوب الإثنية، مقارنة بنسبة 50 في المائة للمشاريع التي ليس فيها هذا التركيز. وعلى الرغم من تخصيص وكالة تجديد الأراضي ما نسبته 30 في المائة من مواردها للمبادرات المتعلقة بالشعوب الإثنية، على النحو المتفق عليه في الميثاق، إلا أن هذه الموارد لم تُصرف بعد. فالمبادرات المدعومة بهذه الموارد من شأنها أن تساعد على المضي قدما في التحولات، على سبيل المثال، في منطقة المحيط الهادئ.

65 - وتقدمت جماعات عديدة من الشعوب الإثنية بطلبات للحصول على تعويضات جماعية بصفتهم ضحايا للنزاع المسلح بعد تمديد فترة تقديم الطلبات سنةً إضافية. وقد سجلت الوحدة المعنية بالضحايا 454 1 حالة جديدة. وفي غوافياري، سُجل 143 1 فردا من شعوب نوكاك الأصلية رسمياً بصفتهم من مجموعة ضحايا النزاع المسلح، بعد أن عانى أفرادها من 11 عملية تهجير جماعي قسري في الفترة بين عامَي 2002 و 2012. وشكَّل تسجيلهم خطوة هامة نحو حصولهم على تعويضات جماعية، حيث أُعطيت الأولوية لشعوب نوكاك في إطار الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية.

66 - وفي نيسان/أبريل، أصدر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام شهادات اعتماد جماعي لشعوب باري الأصلية على أنها من مجموعة الضحايا في إطار القضية 07 (المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح)، حيث منَح أفرادَها الحق في المشاركة في الإجراءات القضائية للجهاز، بما في ذلك تقديم ملاحظات طوال تلك العملية. وفي 10 أيار/مايو، كان الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام قد اعتمد جماعياً أكثر من 000 201 فرد من الشعوب الأصلية و 000 126 فرد من الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي في قضاياها البالغ عددها 11 قضية، وهو ما يمثل 96 بالمائة من إجمالي عدد الضحايا المعتمَدين جماعياً.

67 - ولطالما برزت حقوق حيازة الأراضي ضمن المطالب الرئيسية للشعوب الإثنية. وفي ظل تراكم ملفات متأخرة بشأن حوالي 10 ملايين هكتار من الأراضي التي هي قيد المراجعة القضائية، أصبح رد الحقوق إلى الشعوب الإثنية يطرح تحدياً لمؤسسات الدولة. ولذا أُنشئت في الآونة الأخيرة خمسُ محاكم لرد الحقوق متخصصة في إعادة الأراضي للأقاليم الإثنية وذلك للمساهمة في أداء تلك المهمة.

68 - وأُنشئت في الآونة الأخيرة رابطة وطنية للمقاتلين السابقين المنتمين إلى الشعوب الإثنية لغرض تعزيز تمثيلهم في عملية إعادة الإدماج. وللرابطة دور هام تؤديه في ضمان أن يراعي تنفيذ البرنامج الشامل لإعادة الإدماج والبرنامج التنسيقي الخاص - الرامي إلى استعادة الوئام في مجتمعاتهم المحلية والذي تعطَّل على أيدي الأعضاء الذين شاركوا في النزاع - آراءَ واحتياجات هؤلاء المقاتلين السابقين بشكل كاف.

*المسائل الجنسانية*

69 - ظل التقدم المحرز على مستوى تنفيذ الأحكام الجنسانية الواردة في الاتفاق النهائي محدودا. ولذا يتعين أن تُعزَّز الكيانات المؤسسية المسؤولة عن تنسيق تنفيذ الاتفاق ورصده، أي الوزارة الفرعية لشؤون المرأة التابعة لوزارة المساواة، والمنتدى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية الذي تتولى منظمات المجتمع المدني قيادته، بالموارد والقدرات اللازمة من أجل النهوض بتنفيذ الأحكام الجنسانية من الاتفاق.

70 - وحيث إن الحكومة تعكف على إعداد الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، كررت المنظمات النسائية تأكيد أهمية تزويد الوزارة الفرعية لشؤون المرأة بما يكفي من الموارد وآليات الرصد والمتابعة لضمان أن يكون لها تأثير، ولا سيما على الصعيد المحلي. وقد واصلت المنظمات إلقاء الضوء على ضرورة تنسيق تلك الأدوات مع سياسة السلام الشامل من أجل مواصلة تعزيز مشاركة المرأة وإدراج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عملية صنع السلام في كولومبيا.

71 - وفي إطار القضية 05 (المتعلقة بحالة شمال كاوكا وجنوب فايي ديل كاوكا)، عقد الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام حلقتَي عمل، بمشاركة ضحايا من الشعوب الأصلية والكولومبيين

المنحدرين من أصل أفريقي، لمناقشة تصميم مشروع تصالحي يلبي احتياجات ضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى الجهاز حلقتَي عمل للتوعية بالتعاون مع ممثلي الضحايا بشأن عملية الاعتماد والمشاركة فيما يتعلق بالقضية 11 (المتعلقة بالعنف الجنساني والجنسي والعنف الإنجابي والجرائم الأخرى المرتكبة بدافع التحيز ضد الأشخاص ذوي الميول الجنسية و/أو أشكال التعبير الجنسي و/أو الهوية الجنسية المتنوعة).

*التطورات الأخرى المتصلة بتنفيذ الاتفاق النهائي*

72 - مع مضي الأطراف قُدما في استعراض الخطة الإطارية للتنفيذ ضمن لجنة متابعة الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، بدأت الحكومة والمنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية والمنتدى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية العمل معاً لضمان أن تجسِّد الخطة بدقة احتياجات ومطالب الشعوب الإثنية والنساء. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت اللجنة في نيسان/أبريل، في مقاطعة بوتومايو، دورتها الإقليمية اللامركزية الأولى منذ توقيع الاتفاق النهائي، بمشاركة الجماعات الإثنية والمقاتلين السابقين والضحايا. وخلالها ناقش المشاركون التزاماتهم وشواغلهم فيما يتعلق بعملية التنفيذ في بوتومايو مع السلطات المحلية والوطنية، بحضور البلدين الضامنَين وممثلي المجتمع الدولي وبعثة التحقق. وأُدلي ببيان سياسي كرَّر تأكيد التزام الأطراف الموقعة بتنفيذ الاتفاق النهائي بمختلف جوانبه تنفيذا شاملا وينصب فيه التركيز على الأقاليم، وذلك بهدف تعزيز زيادة الأمن وإتاحة مزيد من الفرص في المنطقة.

73 - وتواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز الأخذ بنهج مشترك بين المؤسسات إزاء البحث عن الأشخاص الذين أصبحوا في عداد المفقودين أثناء النزاع. وفيما شكَّل تطوراً هاماً، بدأت الحكومة العمل بالنظام الوطني للبحث عن الأشخاص الذين يُعتبرون في عداد المفقودين، وهو ما نصّت عليه خطة التنمية الوطنية. ويسعى النظام الوطني، الذي تتولى وزارة العدل قيادته بالاشتراك مع الوحدة المعنية بالبحث عن الأشخاص الذين يُعتبرون في عداد المفقودين - المُنشأة بمقتضى الاتفاق النهائي - إلى الجمع بين الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لتنفيذ خطة البحث الوطنية التي أعدتها الوحدة. ويهدف النظام أيضا إلى تركيز الموارد البشرية والاقتصادية والتقنية على البحث عن أكثر من 000 111 شخص ممن أُبلغ عن كونهم في عداد المفقودين وتحديد هوياتهم.

74 - وفي نيسان/أبريل، أصدر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام تدابير احترازية إضافية ترمي إلى حماية حقوق ضحايا الاختفاء القسري في الذاكرة والحقيقة. ويشكِّل الاختفاء القسري عنصرا شاملا في جميع القضايا الـ 11 التي يجري الجهاز تحقيقاته فيها. وتسعى تلك التدابير إلى تعزيز التنسيق والكفاءة في عمل الكيانات المعنية على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي من أجل الاستجابة على نحو أفضل لمطالب الضحايا.

75 - وفي أيار/مايو، عينت الحكومة مديرة جديدة لتدابير استبدال المحاصيل غير المشروعة، حيث حددت الأولويات في إطار السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة 2023-2033. وشملت تلك الأولويات الوفاء بالالتزامات المُتعهَّد بها في عام 2017 تجاه 097 99 مستفيدا من البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة.

## باء - التطورات المتعلقة بجيش التحرير الوطني

76 - في الوقت الذي واجهت فيه المفاوضات على طاولة الحوار العديد من التحديات، واصلت الحكومة وجيش التحرير الوطني تنفيذ الاتفاقات الجزئية التي تم التوصل إليها حتى الآن، بما في ذلك مشاركة المجتمع في صنع السلام ووقف إطلاق النار.

77 - وعقد الطرفان اجتماعين استثنائيَين في كاراكاس. وانصب التركيز في الاجتماع الأول، الذي عُقد في الفترة من 15 إلى 22 نيسان/أبريل، على الحالة في نارينيو. وقد أشارت الحكومة، في بيان صدر في 8 أيار/مايو، إلى أنها سوف تتعامل مع جبهة الأقاليم الجنوبية بمعزل عن جيش التحرير الوطني. وخلال الاجتماع الثاني، الذي عُقد في الفترة من 20 إلى 25 أيار/مايو، بحث الطرفان نتائج المرحلة الأولى من عملية المشاركة، بما في ذلك وثيقة قدمتها اللجنة الوطنية للمشاركة، تتضمن نموذج مقترح لمشاركة المجتمع في عملية السلام. وكانت تلك الوثيقة الختامية ثمرةَ 78 اجتماعا من الاجتماعات الإقليمية والقطاعية، حضرها 500 8 مشارك، من بينهم نساء وشباب وأفراد من الجماعات الإثنية. وعمل الطرفان على إدراج تعليقات ومقترحات من قطاعات ذات آراء متباينة، مثل القطاع الخاص. وتُوِّجت هذه المرحلة من العملية التشاركية بتوقيع اتفاق مشاركة المجتمع في 25 أيار/مايو. ويجدر بالإشارة أيضا أن رؤساء الوفود عقدوا مناقشتهم الأولى مع ممثلي منابر الضحايا على هامش الاجتماع المعقود في كاراكاس. وقد اتفق الطرفان على تنظيم اجتماع في حزيران/يونيه للاستماع إلى مساهمات الضحايا في نموذج المشاركة.

78 - وفيما يتعلق بالأحداث في نارينيو، التي شهدت تفاعلاً ثنائياً بين الحكومة وجبهة الأقاليم الجنوبية المنضوية تحت لواء جيش التحرير الوطني، أعرب هذا الأخير علناً عن موقفه بأن الحوار الإقليمي يشكِّل عملاً منافياً لشروط وقف إطلاق النار المتفق عليها وخيانةً للثقة.

79 - وأثَّرت المناقشات الجارية بين الأطراف بشأن الحالة في نارينيو على الأداء السلس لحالة آلية الرصد والتحقق على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالعملية الرباعية. وأدت تلك الحالة إلى ركود وتراكم في مجالات هامة من العمل اليومي للآلية، مثل التحليل المشترك والتحقق من الانتهاكات المحتملة لوقف إطلاق النار. وعلاوةً على ذلك، أعاقت عملية إعداد تقارير مشتركة عن تقييم وقف إطلاق النار وقيَّدت المتابعة بشأن التزام جيش التحرير الوطني من جانب واحد بتعليق عمليات الاختطاف طلباً للفدية مؤقتاً. ورصدت البعثة حالة تنفيذ وقف إطلاق النار الثنائي، الذي مددته الأطراف في 6 شباط/فبراير 2024 لفترة 180 يوما، واضطلعت بمزيد من الأنشطة في إطار دورها ضمن الآلية.

80 - وعلى الرغم من عدم اجتماع الآلية على المستوى الوطني منذ 1 آذار/مارس 2024، فقد تمت المحافظة على وظائفها المهمة، مثل تلقِّي المعلومات عن الحوادث المحتملة وتشغيل قناة اتصال على مدار الساعة. وعلاوةً على ذلك، واصلت البعثة والكنيسة الكاثوليكية أنشطة الرصد الرئيسية في الميدان، والاتصال مع المجتمعات المحلية والإقليمية ونشر الوعي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت 9 فروع إقليمية و 22 فرعا محليا تابعا للآلية عاملة وعقدت 282 جلسة عمل لتجهيز الحوادث المحتملة وتحليلها.

81 - وعلى الرغم من التحديات الماثلة، احترم الطرفان على نطاق واسع شروط وقف إطلاق النار، مما أسهم إلى حد كبير في تخفيف حدة المواجهة بين قوات الأمن العام وجيش التحرير الوطني. ولئن كان ذلك عاد بالنفع في نهاية المطاف على المجتمعات المحلية في العديد من المناطق المتضررة من النزاع، فإن الحالة الإنسانية العامة ظلت متأثرة سلباً باستمرار أعمال العنف التي تورطت فيه جهات مسلحة أخرى في

مقاطعات أراوكا وبوليفار وتشـــوكو. ويشـــكِّل حدث وقع في 25 أيار/مايو في كوكوتا، بمقاطعة شـــمال سـانتاندير، قُتل فيه عضـو في جيش التحرير الوطني وأُسِـر عضـوان، واحدا من أخطر الحوادث حتى الآن وانتهاكا محتملا لوقف إطلاق النار.

82 - وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، دعت النسـاء وممثلو مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسـي ومغايري الهوية الجنسـانية وأحرار الهوية الجنسـانية وحاملي صـفات الجنسـين، إضـافةً إلى الأطفال والشـباب، ضـمن لجنة المشـاركة الوطنية وغيرها من المنتديات، إلى تمكينهم من المشـاركة الكاملة والمجدية في عملية السلام.

## رابعا - التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

83 - واصـل فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة تنسـيق الدعم المقدم لحوارات السـلام الجارية من خلال مرفق الاسـتجابة الفورية التابع لصـندوق بناء السـلام. وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة التوجيهية لمشروع مرفق الاستجابة الفورية الداعم للعملية التشاركية لجيش التحرير الوطني لاتخاذ قرار بشأن خطوط الأولويات الاستراتيجية للصندوق في النصف الثاني من عام 2024. ومن خلال ذلك المشروع، قدم الفريق القطري والبعثة الدعم المالي والتقني للمرحلة الأولى للجنة المشـاركة الوطنية في سـياق الحوار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني.

84 - وفي حزيران/يونيه، وخلال زيارة إلى مقاطعة غوافياري، وافقت اللجنة التوجيهية لصـــندوق الأمم المتحدة الاسـتئماني المتعدد الشـركاء للحفاظ على السـلام في كولومبيا على أكثر من 5 ملايين دولار لدعم تنفيذ السلام. وشمل ذلك الدعمَ التقني لنشر الجهاز القضائي الزراعي؛ والدفع قُدما بأربع قضايا رمزية تتعلق بإعادة الأراضـي إلى مالكيها من الجماعات الإثنية والفلاحين، وتصـميم وتنفيذ مبادرات التحول المحلي في كاوكا.

## خامسا - السلوك والانضباط

85 - أعطت البعثة الأولوية لتعزيز اسـتراتيجيتها المتعلقة بمنع سـوء السـلوك، بما في ذلك الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيان، بإجراء حلقات عمل تُسـمى "مُتحدون لترسـيخ ثقافة الاحترام" ودورات تدريبية شـهرية لتجديد المعلومات عن نهج المنظمة الذي يقضـي بعدم التسـامح إطلاقاً مع مرتكبي الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين. وعملت فرقة العمل المعنية بمكافحة الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين التابعة للبعثة على تحديث اختصاصاتها وعلى تعزيز القدرات المؤسسية للبعثة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

86 - وفي 22 آذار/مارس، تلقت البعثة ادعاءً يتعلق بوقوع اسـتغلال وانتهاك جنسـيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت ثلاثة ادعاءات أخرى بوقوع سوء سلوك جسيم وتحرش وغش وانتقام بسبب الإبلاغ عن سوء سلوك.

## سادسا - ملاحظات

87 - حظي الاتفاق النهائي، بنهجه المبتكر والشامل لبناء السلام، باعتراف المجتمع الدولي كاتفاق نموذجي. فالتوقعات كبيرة، سواء في كولومبيا أو خارجها، خاصة بين المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع. وأود أن أرحب بإقرار الرئيس بترو بمسؤوليته التاريخية عن التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي. وفي هذا الصدد، أشجعه، وأشجع جميع القطاعات في كولومبيا، على توحيد الجهود المبذولة لتحويل هذا الطموح الجدير بالإشادة إلى نتائج ملموسة لصالح المتضررين من النزاع أكثر من غيرهم.

88 - والعمل الجاري لتنفيذ خطة للاستجابة السريعة من أجل التعجيل بوتيرة التنفيذ هو عمل يبشر بالخير، مثلما تبشر به عملية استعراض الخطة الإطارية للتنفيذ مع أهدافها الطويلة الأمد. فلا بد من التزام جميع الكيانات الحكومية التزاما لا لبس فيه بتوجيه الجهود والموارد نحو التنفيذ.

89 - وكما ذكرتُ من قبل، فإن تنفيذ الاتفاق النهائي بالكامل والجهود الجارية لتسوية النزاعات المستمرة من خلال الحوار يعزز كل منهما الآخر. ويهدف الاتفاق النهائي إلى التصدي للأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز التحولات التي طال انتظارها، بما في ذلك بالنسبة للفلاحين والنساء والشباب والشعوب الإثنية. ويتيح الحوار مع سائر الجماعات المسلحة فرصة واضحة للتصدي للعنف المستمر في المناطق الريفية، والذي أعاق تنفيذ الاتفاق النهائي بوجه أكمل. كما أن وفاء الحكومة وكيانات الدولة بالتزاماتها الواردة في الاتفاق النهائي، لئن كان أمرا أساسيا في حد ذاته، فإنه يشكل أيضا سابقة مهمة لأي مبادرات سلام جارية أو مقبلة.

90 - ولا تزال النزاعات المسلحة وأعمال العنف تؤثر بشدة على السكان في مناطق معينة من البلد، ولا سيما النساء، إضافةً إلى مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. ورغم أن الجهود الجديرة بالثناء لتعزيز الحوار مع الجماعات المسلحة، وما نتج عنها من وقف لإطلاق النار، قد قللت من العنف بين قوات الأمن العام وتلك الجماعات، لا يزال هناك الكثير مما يتعين بذله لتحسين الحياة اليومية للمجتمعات التي لا تزال تعاني من عواقب النزاع من أجل السيطرة على الأراضي بين مختلف الجهات الفاعلة المسلحة. وسعياً إلى تحقيق هذه الغاية، أود أن أذكر بأهمية تعزيز الالتزامات بحماية المدنيين وتكملة وقف إطلاق النار بتدابير فورية وملموسة لما فيه صالح المجتمعات المحلية. وعلاوةً على ذلك، فإن التنفيذ الفوري لآليات الضمانات الأمنية الواردة في الاتفاق النهائي، علاوةً عن بسط سلطة الدولة الفعال والمتكامل على كامل الأراضي الوطنية، هما أمران جوهريان.

91 - وأود أن أرحب بأن اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين الحكومة وجيش التحرير الوطني قد تم الالتزام به على نطاق واسع وبأنه أصبح أطول هدنة بين الطرفين. فقد كان ذلك أمرا أساسيا لبناء الثقة بينهما. وأشجع الطرفين على مواصلة تمديد اتفاقهما لوقف إطلاق النار ومواصلة الجهود الرامية إلى توسيع نطاقه لكي يزيد من تحسين الأمن في جميع أراضي البلد. وأود أن أرحب بالتقدم الذي أحرزته لجنة المشاركة الوطنية وباعتماد الأطراف الاتفاق المتعلق بعملية مشاركة المجتمع في بناء السلام. وبالنظر إلى التحديات الراهنة، أشجع الطرفين على مواصلة تسوية خلافاتهما على طاولة المفاوضات.

92 - وعلى الرغم من الحالة المعقدة السائدة في الميدان، واصلت الحكومة وجبهات هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي حوارها، وهي تتحرك نحو تحديد مبادرات ملموسة لتعزيز التنمية وجلب السلع والخدمات المشمولة برعاية الدولة إلى بعض المناطق المتضررة من النزاع في شرق البلد. وأشجع الأطراف على مواصلة التركيز على الفوائد المستقبلية لهذه العملية بالنسبة لجميع الجهات المعنية.

93 - وستواصل الأمم المتحدة دعمها القوي للجهود الرامية إلى تسوية النزاعات من خلال الحوار. فهذه الجهود تتطلب حُسن النية من جميع الأطراف وإبداء المبادرات الدالة على السلام والتحلي بروح الإنسانية. وأكرر دعوتي لجميع الجهات المسلحة إلى احترام حياة المدنيين والمجتمعات وسلامتهم وحرياتهم ورفاههم، وتجنب أي أعمال من شأنها أن تؤثر عليهم سلباً.

94 - وقد اعترفتُ في تقريري الأخير بوجود وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بنطاق عمل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، الذي يمثِّل ركيزة من ركائز هيكل الاتفاق النهائي فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية. وسيواصل ممثلي الخاص ممارسة مساعيه الحميدة للمساعدة في إيجاد أرضية مشتركة ضمن الإطار الراسخ للاتفاق النهائي. وأشجع جميع الأطراف على إبداء روح الانفتاح والاستعداد اللازمين للتوصل إلى حلول من خلال الحوار، ومواصلة العمل من أجل تحقيق الصالح العام المتمثل في المصالحة الوطنية.

95 - وتستتبع عملية العدالة الانتقالية مسؤوليةً مشتركة عن التمسك بحقوق الضحايا. ولذا أهيب بالحكومة ألا تدخر وُسعا لتهيئة الظروف الضرورية، في الوقت المناسب، لتنفيذ الأحكام التصالحية المزمع أن تصدر عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. كما أحث الأفراد من جميع أطراف النزاع على التقيد بالتزامهم بالإسهام في الكشف عن الحقيقة والاعتراف بمسؤوليتهم عن الجرائم المرتكبة خلال النزاع. وأنا واثق أن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام سيواصل تركيز اهتمامه على الهدف الشامل المتمثل في المساهمة في السلام والمصالحة في إطار الاتفاق النهائي.

96 - وقد أسفرت عملية السلام الكولومبية عن نتائج هامة وأرست الأسس لإحراز مزيد من التقدم. فالفرصة متاحة الآن أمام الكولومبيين لتوطيد السلام وتوسيع نطاقه في البلد. وسيتطلب ذلك تحلي جميع قطاعات المجتمع بالإرادة السياسية ومشاركتها النشطة واتخاذ إجراءات ملموسة. وأحث جميع المعنيين ان يظلوا واضعين نصب أعينهم تحقيق مستقبل سلمي والاستفادة من هذه المكاسب التي تحققت بشقّ الأنفس. وستبقى الأمم المتحدة إلى جانب الكولومبيين في هذا المسعى الحاسم.

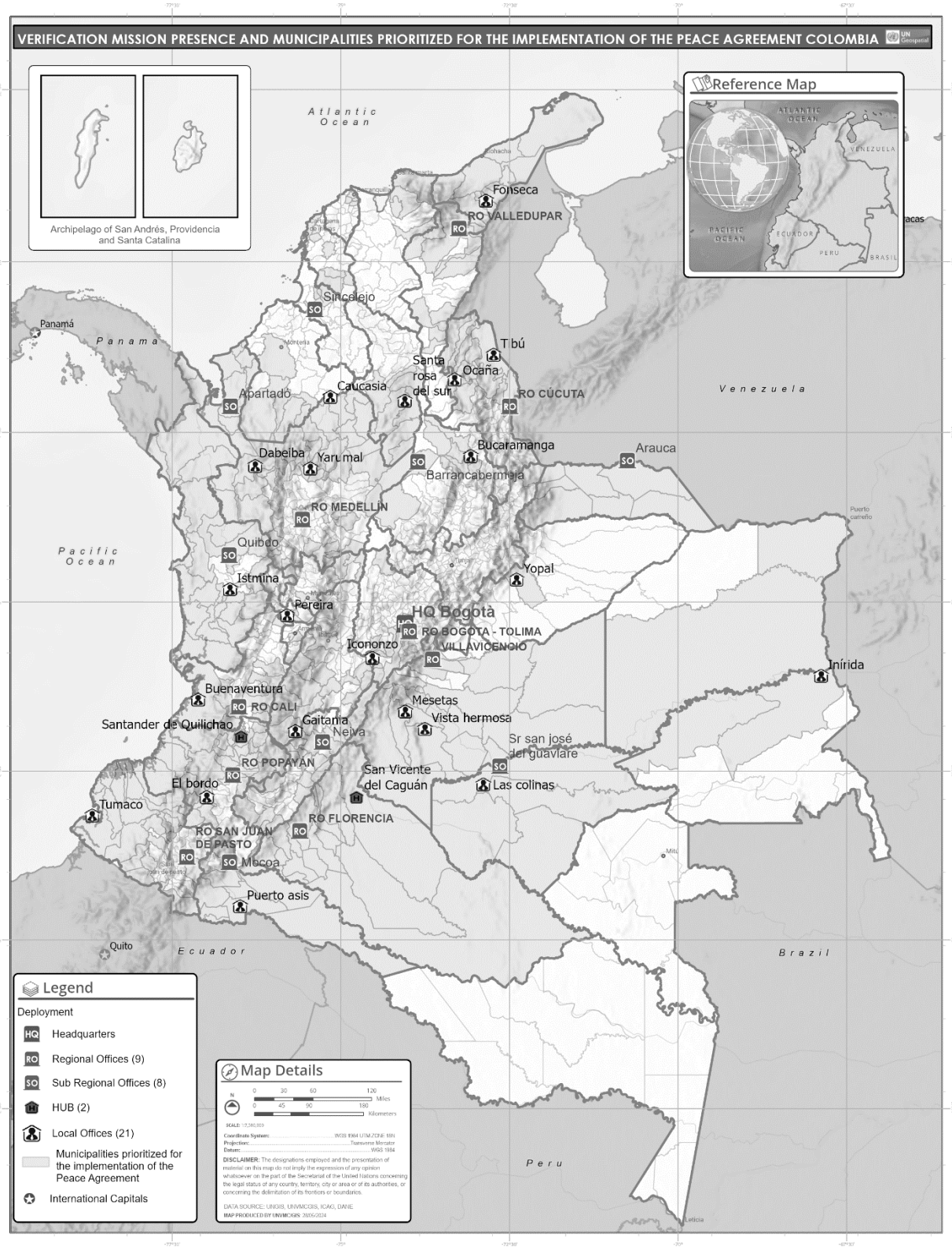
VERIFICATION MISSION PRESENCE AND MUNICIPALITIES PRIORITIZED FOR THE IMPLEMENTATION OF THE PEACE AGREEMENT COLOMBIA
Archipelago of San Andrés, Providencia and Santa Catalina
Reference Map
Atlantic Ocean
Pacific Ocean
Panamá
Panama
Venezuela
Ecuador
Peru
Brazil
Fonseca
RO VALLEDUPAR
Sincelejo
SO
Tibú
Santa rosa del sur
Ocaña
Apartadó
Caucasia
RO CÚCUTA
Dabeiba
Yarumal
Bucaramanga
Barrancabermeja
Arauca
RO MEDELLIN
Quibdo
Istmina
Yopal
Pereira
HQ Bogotá
RO BOGOTA - TOLIMA
Icononzo
VILLAVICENCIO
Inírida
Buenaventura
RO CALI
Mesetas
Vista hermosa
Santander de Quilichao
Gaitania
Neiva
Sr san josé del guaviare
RO POPAYAN
San Vicente del Caguán
Las colinas
El bordo
Tumaco
RO FLORENCIA
RO SAN JUAN DE PASTO
Mocoa
Puerto asis
Quito
Leticia
Legend
Deployment
Headquarters
Regional Offices (9)
Sub Regional Offices (8)
HUB (2)
Local Offices (21)
Municipalities prioritized for the implementation of the Peace Agreement
International Capitals
Map Details
DISCLAIMER: The designations employed and the presentation of material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries.
DATA SOURCE: UNGIS, UNVMCGIS, ICAO, DANE
MAP PRODUCED BY UNVMCGIS